GENDER RADAR: Thematic Content Production
Theme I: SGBV

العنف في سوريا – دائرة مفرغة ومستمرة

يأتي هذا الملف كجزء من إنتاج المحتوى المواضيعي الخاص ببرنامج جندر رادار، ويهدف إلى تحقيق توازن في النوع الاجتماعي وإعلام إشراكي عبر معالجة ومناقشة نواح معينة متعلقة بالنوع الاجتماعي، عاكساً مقاربة حسّاسة للنوع الاجتماعي من حيث النطاق، الخطاب، و وجهات النظر؛ ومسلطاً الضوء على الثغرات في المعرفة الموجودة في التقرير المعمم، الذي غالباً ما يكون متجاهلاً للنوع الاجتماعي. وذلك يجعل إنتاج المحتوى المواضيعي من التمييز واللامساواة المبنية على النوع الاجتماعي مرئياً، ويقدّم توصيات محددة لكل من القضايا المطروحة، فهي بالوقت الذي يحافظ على جوهر الصحافة كمصدر للمعلومات الدقيقة وذات الصلة، يخدم أيضاً كأداة للتعليم ورفع الوعي عبر شرح نظم القوى المعقدة ومفاهيم أكاديمية بلغة بسيطة سهلة الفهم للجميع.

على مدى سنوات، كثيرةٌ هي المواقف التي تعرضت فيها للتحرش سواء اللفظي وأحياناً الجسدي، في الطرقات والأماكن العامة والمواصلات والجامعة، ولطالما كنت أفضّل السكوت خوفاً من ملامة المجتمع لي، ظناً مني أني المسؤولة عن تعرضي للتحرش، حيث نشأت في بيئة اجتماعية تميل إلى غض النظر عن المعتدي ولوم المُعتدى عليه طالما كان الأخير امرأة. عندما انطلقت حملة "وأنا كذلك – Me too" عام 2017 وبدأت آلاف النساء حول العالم بمشاركة تجاربهن عن التحرش الذي تعرضن له، وما تبع ذلك من شهادات ذكور عن تحرّش عاشوه أو قاموا به، أدركت الانتشار الواسع لتلك الممارسات المقيتة، والأهم أدركت أهمية البوح ومشاركة تجاربنا، بالإضافة إلى تسمية والحديث علناً عن المتحرش. فالملامة لا تقع علينا نحن، الناجيات والناجين من العنف، بل المشكلة الحقيقية تكمن في الثقافة المجتمعية والقانون اللذان يتقاعسان في توفير آليات رفع الوعي والردع والحماية المناسبة.

يندرج التحرش بكافة أنواعه ضمن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والذي بدوره يُعرّف بـ "أي عمل من أعمال العنف البدني أو النفسي أو الاجتماعي بما في ذلك العنف الجنسي، الذي يتم ممارسته أو التهديد بممارسته مثل العنف، أو التهديد، أو القسر، أو الاستغلال، أو الخداع، أو التلاعب بالمفاهيم الثقافية، أو استخدام الأسلحة، أو استغلال الظروف الاقتصادية".[1] من الأمثلة على ذلك نذكر التلطيش والتنمّر، والابتزاز الجنسي، والتلاعب العاطفي (بما في ذلك عبر العالم الافتراضي)، وتزويج القاصرات، والاغتصاب (داخل وخارج مؤسسة الزواج)، و وجود قوانين تمييزية تساهم في تعزيز أو تجاهل الممارسات المؤذية والمجحفة بحقوق الفئات الأكثر عرضة للاستضعاف كالنساء والأطفال ومجتمع الميم، بما في ذلك غياب منظومة ردع وحماية مناسبة وفعّالة.

كثيراً ما تتداخل أنواع العنف وأشكالها، فالتحرش اللفظي قد يُمارس بشكل الكتروني ويسبب الأذى النفسي للمتحرَّش بها/به وأحياناً يلعب دوراً في التحريض على العنف الجسدي والجنسي. ولتزويج القاصرات، على سبيل المثال، آثار سلبية على الصحة الجسدية والجنسية والعقلية للطفلات والأطفال بالإضافة إلى الانتهاكات المتعلقة بالحرمان من حق

[1] بحسب هيئة الأمم المتحدة للسكان. موقع ويكي جندر، تاريخ الزيارة 24/2/2019
https://genderation.xyz/wiki/%D8%B9%D9%86%D9%81_%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%B1

التعلّم واللعب. ويكاد من الصعب حتى فصل العنف المنزلي في المجال الخاص عن العنف في المجال العام الممارس من قبل المجتمع والسلطات السياسية والعسكرية.

في حال بدأت تتساءل/ين عن سبب تستر المنظومة الاجتماعية والقانونية على ظاهرة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي حتى الآن، فالإجابة بسيطة وهي البنى الهرمية السلطوية لهذه المنظومات، وهيمنة العقلية الذكورية على مواقع اتخاذ القرار فيها.

تعتبر أغلب المجتمعات جسد الأنثى ملكيةً عامةً وخاصةً معاً، فيستبيح المجتمع جسدها ويمارس رجال عائلتها السلطة عليه في نفس الوقت، ويبدو بكلا الحالتين أنها الوحيدة التي لا ملكية لها به أو عليه، بالإضافة لاعتباره رمزاً لشرف العائلة أو القبيلة التي يتزعمها الرجال، فيفرض عليه شروط ومعايير عن طريق العادات الاجتماعية والقوانين التي غالباً ما يسنّها رجال، وهذه العصبية والإحساس بالملكية والأحقية بجسد الأنثى تؤدي إلى جعلها هدفاً للرجال بشكل عام، وبشكل يومي عن طريق العنف المنزلي وعنف الشريك والاغتصاب والتحرش، وخلال النزاعات يكون العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي على مستوى ممنهج وأوسع.

ينشأ الذكر في المجتمعات الشرقية مؤمن أن في ممارسة الأنثى لحقوقها الإنسانية الأساسية وحريّتها إهانة لذكوريته وتلطيخ لـ "شرفه"، وتنشأ الأنثى مسلوبة الإرادة والرأي وحريّة الاختيار، تخضع لعملية من التهجين، غالباً بممارسة أشكال العنف المختلفة عليها، للقبول بتبعيتها أو على أقل تقدير التعايش مع هذا القهر، فقد يبدو الطريقة الوحيدة لضمان سلامتها في المجتمع حتى وإن عنى ذلك طمس إمكانياتها، واختزال كيانها كملكية عصبية وأداة إنجاب فقط، وربط قيمتها بما تقدمه من خدمات وطاعة لـ (ذكور) العائلة (من خلال ملكية الأب والأخ للبنت ومن بعده الزوج لزوجته)، فلا هويّة لها خارج هذا الإطار.

لنتذكر حادثة مقتل رشا بسيس في تاريخ 21 أوكتوبر 2018، حيث قتلها أخوها بدم بادر، متباهياً بجريمته، من خلال تصوير الجريمة، وبثها عبر منصات التواصل الاجتماعي، وكأن رشا وجسدها وكيانها ملكٌ للأخ، وبالطبع فإن حادثة مقتل رشا ليست الأولى من نوعها، إذ صادف مقتلها مع اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا "جرائم الشرف/ قتل النساء" في سوريا بتاريخ 29 تشرين الأول /أكتوبر، إذ انطلقت تسمية هذا اليوم عام 2009 بعدما أصدر القاضي في محكمة الجنايات في ريف دمشق، حكماً أشبه بالبراءة بحق شقيق الفتاة "زهرة العزو" التي كانت تبلغ من العمر ستة عشر عاماً حين قام بقتلها بداعي "غسل العار". طبعاً لا داع لذكر أن الجرائم ضد النساء انتهاك لحق الحياة ولا شرف فيها، وأنّ الدافع لمثل تلك الجرائم يكمن في معظم الأحيان في مكاسب اقتصادية (كخلاف على إرث) أو عقوبة لممارسة المرأة لفعل عادة ما يعتبره الرجل حق بديهي له، لا يستحق عليه القتل.

لنأخذ مثالاً آخر للعنف المبرر اجتماعياً والمسكوت عنه في كثيرٍ من الأحيان، كالممارسات الذكورية العنيفة ضد النساء، اللواتي يمارسن حقهن في حرية التعبير عن آرائهن وأفكارهن، عبر منصات التواصل الاجتماعي. هنا تتوارد أحياناً تعليقات تحتوي إما على شتائم أو تنمر أو تحرش جنسي الكتروني ضدهن، وأحياناً ضد رجال عائلتهن، من قبيل أن رجال العائلة فشلوا بالحفاظ على العقد الاجتماعي بخضوع النساء والسيطرة على أفكارهن وآرائهن وأجسامهن.

تعرض النساء للشتائم، والألفاظ الجنسية، والتحرش الجنسي، يعود لكونها أنثى أولاً، ولكونها تحلّت بالشجاعة للتعبير عن رأيها ومعتقداتها ثانياً! شجاعة تُخيف الذكورة الهشّة وحامل امتيازاتها غير المستحقة الأساسي هو الجنس، وتخشى عليها من أي اختبار حقيقي في القدرات المنطقية والعلمية والمعرفية وحتى السلوكية، فيميل بعض الرجال للتباهي بشتم أو التحرّش بامرأة لاسترجاع بعض الكبرياء الهش.

من جهة أخرى كثيراً ما يتم التعاطي مع العنف الجنسي على أنه قضية تخص النساء وحدهن. هذا الطرح إشكالي لسببين، الأول تعرّض الكثير من الرجال، رغم ضآلة نسبتهم مقارنة بالنساء، للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي سواء من قبل ذكور أو إناث، وفق ما أشار له تقرير بعنوان " التدمير من الداخل.. العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان في سوريا وتركيا" إلى أن الأمم المتحدة قد وثقت التعذيب الجنسي المنهجي للرجال والفتيان في مراكز الاحتجاز من قبل القوات النظام السوري، بين سبتمبر 2017 ويوليو 2018، التي تضمنت إجراء مقابلات مع 66 من أدلوا بشهادتهم.[2] ثقافة الصمت والصور النمطية التي تعزي القوة والبأس للذكور من شأنها دفع الذكور المعنَّفين، أطفال وبالغين، إلى الكتمان وعدم الحديث عن مثل هذه التجارب وبالتالي عدم الوصول إلى المساعدة المناسبة.

السبب الثاني لإشكالية هذا الطرح هو حقيقة أن النسبة العظمى من المعنفين هم رجال. ومن المستحيل حلّ مشكلة العنف دون النظر في المسبّب والعمل على مراجعة فهمنا للذكورة وتجلياتها، وإعادة تأهيل المعتدين الذكور (الفتيان والرجال) لبناء مجتمع خال من العنف.

الحجة الشائعة لثقافة الصمت العام حول العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك العنف المنزلي وعنف الشريك تكمن بكونه أمرٌ عائلي داخلي. الحقيقة أن الشخصي هو عام أيضاً. فمثلاً كون 30% من النساء المرتبطات بعلاقة مع شريك يتعرضن لشكل معين من أشكال العنف الجسدي أو الجنسي[3]، تعكس في طياتها حقيقةً أخرى وهي أنّ نسبة مماثلة أخرى من مجتمعنا على الأقل عنيفاً ومعنّفاً، عدا عن الأطفال الشاهدون أو المعرضون لذاك العنف أيضاً، نسبة خطيرة كفيلة بشعورنا جميعاً عدم الارتياح والأمان، ولربما حان الوقت للتساؤل عن دور القيم المرتبطة بالذكورة المتداولة في مجتمعنا في دفع الذكور لممارسة العنف، وكيف يرتبط العنف المنزلي بالعنف المجتمعي الثقافي والعنف السياسي والعسكري لتشكيل حلقة مفرغة لا تعود إلا بدمار وتفكيك المجتمع.

أياً كانت النزاعات والخلافات بين الرجال التي غالباً ما تعود لأسباب التنشئة على القيم المعززة للذكورية والسلطوية وترسيخها، نجد النساء والفتيات هدفاً استراتيجياً لتحقيق هدف وإهانة الطرف الآخر باعتبار أن أجسادهن ومشاعرهن وعقولهنّ تعود في ملكيتها لهم أساساً، إن كان خلال الخلافات اليومية عن طريق الشتم (الذي غالباً ما يكون جندري: عن الأم أو الأخت أو الزوجة.. إلخ) أو عبر الخطف والاغتصاب الممنهج في أوقات الحرب من قبل أطراف النزاع المختلفة.

استخدمت الأطراف المتنازعة المسلحة النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم وعلى مرّ العصور كأداة لإذلال الخصم أو الضغط عليه أو ترويع العائلات وغيرها، ولا يقتصر ارتكاب هذه الانتهاكات على الجيوش النظامية وإنما تمارسها المجموعات المسلحة غير النظامية وحتى قوات حفظ السلام التي يتمحور دورها على ضمان الحماية واستعادة النظام[4]. ومن النزاعات المعروفة بانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات عمليات الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤، وخلال الحرب الأهلية في سيراليون بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٣، وفي ليبيريا والبوسنة، وفي الصراعات المسلحة المستمرة التي تشهدها المنطقة العربية حالياً.

---

2 Williams Institute, UCLA School Law, All Survivors Project, "Destroyed from within"
Sexual violence against men and boys in Syria and Turkey
http://allsurvivorsproject.org/wp-content/uploads/2018/09/ASP_Syria_Report.pdf

3 24/2/2019 مناهضة العنف ضد المرأة.. أحلام حقوقية متعددة وهدف واحد، صفاء سرور، موقع المنصة، تاريخ الزيارة
https://almanassa.net/ar/story/7227

4 M. Rashida, and M. Calleigh (2011). 'Gender-Based Violence and Justice in Conflict and Post-Conflict Areas' P.11

العنف ضد النساء والفتيات خلال الحرب كما أيام السلم ذو طبيعة وجذر واحد وهو الذكورية التي تتمحور في أساسها حول فكرة تفوق الذكور على الإناث وبالتالي دونية المرأة مقارنةً بالرجل مما يعطي الرجال الأحقية الحصرية باتخاذ القرارات والهيمنة على النطاقين العام والخاص والملكية لجسد وحتى عقل المرأة، تنعكس هذه الأفكار على ممارسات وسلوكيات وسياسات الأفراد والمجتمعات والحكومات السلطوية في جميع مناحي الحياة. تقول الناشطة في حقوق الإنسان والنساء؛ أنداي سيجور:

"الحرب هي نشاط ذكوري بطبيعته، والاغتصاب هو أحد أكثر التعبيرات تطرفاً ضمن الحملة الذكورية نحو السيطرة الذكورية على النساء. ويتم تطبيق هذه الأيدولوجية بشكل أكبر من خلال الطابع العدواني للحرب نفسها، أي السيطرة والهيمنة على أمة أو شعب آخر."

بالرغم من تنوّع خلفيات مرتكبي العنف ضد النساء والفتيات، إلا أن الفعل ينبع من ذات المنشأ، ويبدو من غير المنطقي تبرير أو إدانة العنف بناءً على من يقوم به وليس لكونه نهجاً لا إنسانياً أو بناء على الأذى الذي يلحقه بالآخرين ويخلّفه في المجتمع. وفي نفس الوقت لا يمكن الفصل بين مستويات العنف المختلفة عندما يكون منشأها واحد. مما يعني أنه من غير الممكن الفصل بين أنواع العنف ضد النساء والفتيات على المستويات المختلفة، فالعنف الدولي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي ينعكس على العنف المنزلي وعنف الشريك وغيره، وتقول الناشطة في حقوق الإنسان فرانسواز ندويمانا "العنف هو نوع من السيطرة، ولا يمكن السيطرة على الغير دون امتلاك قوة وحقوق ومكانة أكبر، العنف المنزلي هو البداية المرتبطة بالعنف السياسي ولكن بدرجات متفاوتة."[5]

من جهته، أشار مصطفى حجازي في كتابه "سيكولوجية الإنسان المقهور" إلى أن القهر جزءٌ من الهدر الإنساني وكلاهما يؤديان إلى بعضهما البعض. وانطلاقا من هذه النظرية يبدو بلا شك أننا جميعاً نعيش ضمن دوامة الهدر الإنساني لطاقاتنا، وأفكارنا، وحتى لكرامتنا الإنسانية، من خلال وجود منظومات سياسية وعسكرية سلطوية، وأجهزة ديكتاتورية تمارس القمع على الجميع وتشجع ممارستهم له فيما بينهم. في ظل هذا القمع اللامتناهي يمارس صاحب السلطة القهر على الأضعف منه. في العلاقات بين الجنسين، وبتوفر مجموعة عوامل كالنظام الأبوي السائد في الأنظمة السياسية، والقوانين، والثقافة المجتمعية، التي تعمل على حصر كلا الجنسين ضمن صفاتٍ وأدوارٍ معينة محددة مسبقاً، يكتسب الذكور شيئاً من التوازن والقيمة التعويضية الزائفة من خلال هذا الإسقاط.

إذاً، لا يمكن تعريف العنف بأنه مجموعة منفصلة من التصرفات أو الأفعال، بل هو سلسلة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها، فهو عملية مستمرة ومتصلة بين الدوائر المتعددة، فتعزز المؤسسات المختلفة كالحكومات والجهات الدينية المتشددة ثقافة العنف والتمييز على شتى المستويات عن طريق خطاب الكراهية والممارسات التمييزية العنيفة في جوهرها، وبدورها تعيد المجتمعات والأفراد إنتاج العنف والاضطهاد على نفسها والآخرين مما يغذي السلسلة الدورانية اللانهائية للعنف، وينطبق هذا على جميع أنواعه بما فيها العنف الجنسي والمبني على النوع الاجتماعي.

ويعبر عن هذه الممارسات بمفهوم "استمرارية العنف" الذي يشير إلى الترابط بين الأشكال المختلفة للعنف القائم على النوع الاجتماعي كالعنف النفسي والجسدي والاقتصادي الممارس على كل من المستوى الأسري والمجتمعي والدولي، ويوضح الروابط بين العنف القائم على النوع الاجتماعي في كل من سياقي الحرب والسلم، فجميع عمليات الاغتصاب في النطاقات المختلفة تحمل نفس الطبيعة الجنسية والدلالات والأضرار. كما يفيد المصلح في طمس الحدود بين الحرب والسلم بشكل أوسع، ودحض فكرة أن الحرب حدث واضح ومحدد ذو نقطتي بداية ونهاية بدلاً من كونها عملية مستمرة، وهذا يدلّ على أن الحرب تبدأ أبكر وتستمر لفترة أطول مما تحدده التعريفات التقليدية، عن طريق محرّضاتها المتأصلة أساساً وتأثيراتها الممتدة.

---

[5] Partnership Africa Canada (2004). 'Why Gender Still Matters: Sexual Violence and the Need to Confront Militarized Masculinity'.

ولكن هذا لا يعني افتراض أن عمليات العنف على المستوى الدولي متشابهة بشكل ملموس تماماً مع تلك التي تحدث على المستوى الخاص، فهناك اختلافات فعلية تكمن في الأشخاص المرتكبين والضحايا والناجين/ات، فالعنف خلال الحروب والنزاعات يرتكبه في الأغلب رجال مسلحون وغالباً ما يكون أشد من غيره وقد يؤدي للموت، كما يمكن أن يرتكبه أكثر من شخص في نفس الوقت وأن يشهد عليه عدة أشخاص أيضاً وبشكل قسري، وغالباً ما يستخدم أدوات إضافية وليس الأعضاء الجسدية فقط، ويتم تفسيره واستقباله بشكل مختلف من قبل الناجين/ات والجناة والمجتمع ككل. كما أن اغتصاب الرجال المسلحين للنساء والفتيات من مجتمعات العدو يحمل في كثير من الأحيان أسباب استراتيجية لا تكون موجودة عادةً على مستوى الاغتصاب المنزلي، الذي بدوره ينطوي على تجارب مختلفة أيضاً، هذه الاختلافات مهمة ولا يمكن تهميشها إلا أنه من الضروري الاعتراف بالمنشأ الأساسي المشترك بين العنف على كافة المستويات، والتأثيرات المتبادلة بينهما. بمعنى أن فعل الاغتصاب هو واحد سواء تمت ممارسته على المستوى المنزلي أو أثناء الحروب، كما أنه يحمل النتيجة والأثر نفسه من انتهاك وخوف وقهر ومشاعر إذلال قد يعيشه الناجي/ة.

يلغي مفهوم "استمرارية العنف" الحدود المتخيلة بين ما هو خاص وعام في حالات الحروب والتفرقة بين ما هو ظاهر ومخفي، فالعام والخاص ليسا عالمين منفصلين بل قناتين متصلتين بينهما تأثير متبادل، وبناء على هذا الفهم فإن كلاً من العلاقات الشخصية والسياسات العامة هما نشاط تفاعلي بمستويات مختلفة، وكل واحدة منهما جزء من الأخرى، فالحرب ظاهرة سياسية ويومية في نفس الوقت.

يزداد العنف المنزلي الذي يؤثر على حوالي ٣٠٪ من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم بشكل أكبر في أوضاع النزاع، كما أشارت العديد من الدراسات الحديثة إلى أن العنف المنزلي من المرجح أن يكون أكثر أنواع العنف الجنسي شيوعاً في مناطق الحرب، وحددت ثلاث نقاط رئيسية لتزايد العنف المنزلي في مناطق الحرب؛ وهي أن الحرب تحطم القواعد الأخلاقية والمجتمعية التي تثبط العنف الأسري في وقت السلم، وتسرب انتهاكات الحرب إلى فضاء المنزل، وأن ثقافة الحرب الأبوية نفسها تعيد تشكيل العلاقات بين الجنسين وتشجع العنف، إلا أن العنف المنزلي في مناطق الحرب ليس معزولاً عن الحرب ولا يتم في نطاق اجتماعي منفصل يختلف عن الفضاء المتحارب، بل هو جزء منه.

وعلى الرغم من ذلك فإن معظم المبادرات الهادفة إلى إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات تركز على العنف الذي يرتكبه المسلحون ضد النساء والفتيات كتكتيك حرب، ما يخلق تسلسلاً هرمياً للأضرار ويعطي أولوية لمعالجة الأخير عن أشكال العنف في السياقات الأخرى، فيحجب استمرارية العنف الذي يربط أشكال متعددة من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في كل من الحرب والسلم، مما يجعل من الصعب رؤية الانتهاكات اليومية السائدة في جميع البيئات وبشكل متزايد خلال الحرب[6]

العنف في اللغة واللغة العنيفة

اللغة حامل ومعزز لثقافة العنف ضد النساء والفتيات، فتُمارس وتُمرّر أنماط العنف عبر الأمثال الشعبية والأغاني التي تشكّل الوعي الثقافي للمجتمع. الأمثلة كثيرة وتشمل معظم الانواع، نذكر منها أغنية شائعة بعنوان "جمهورية قلبي" التي ترددت على مسامع الكثير عبر بثها في الإذاعات وكثيراً ما تم الرقص عليها من قبل الصغار والكبار في مناسبات مختلفة. تدور الأغنية حول فكرة "غيرة" الرجل واعتبارها سبب كاف لمنع النساء والفتيات من حقهم في التعلم والعمل ليقتصر دورهن، كما تردد الأغنية، الجلوس في المنزل وأخذ مصروفهن من الرجل سواء كان أب أو زوج، وهي رمزية "للدلال" دون الاعتراف بعمل المنزل عملاً أساساً أو تقدير لربات المنزل. وتعزز أغنية أخرى بعنوان "سي السيد" التمييز ضد المرأة وتفضيل الرجل عليها من خلال التحكم بها وبطريقة لباسها واعتبار الرجل هو السيد هدف المرأة الأسمى إرضاؤه.

[6] Gray, H., 2019. The 'war'/'not-war'divide: Domestic violence in the Preventing Sexual Violence Initiative. The British Journal of Politics and International Relations, 21(1), pp.189-206.

ظاهرة انتشار العنف اللفظي في الأغاني هو انعكاس ومشكّل لواقع المجتمعات. تكريس مفهوم العنف والتمييز ضد المرأة لا يتواجد فقط في الأغاني والأمثال بل الكلمات المستخدمة بشكل يومي تعزز هذه الممارسات, كالشتائم المتداولة والتي يعتبر المتعلق بالنساء منها هو الأسوأ فيكفي لتصغير وإهانة الشخص المقابل ذكر الأعضاء الجنسية لإحدى نساء عائلته أو استخدام شتائم مضمونها الاعتداء الجنسي على أم أو أخت الشخص الآخر وذلك ما يعزز فكرة أن المرأة هي آلة جنسية فقط.

تُعتبر الأمثال الشعبية نوعاً من العرف الاجتماعي العام الذي ينظم علاقات البشر وحاجاتهم ومصالحهم، وللعرف قوة تضاهي ما تملكه الدساتير والقوانين لأسباب كثيرة أبرزها ما توحي به من اختزانها لصفوة التجربة البشرية والحكمة الانسانية المتراكمة المجموعتين في ما يسمى موروث الأجداد الذي استحق مكانة المثل أي قيمة عليا نهائية مكتملة بذاتها. "اللي يجرب المجرب عقلو مخرب" هكذا يحكم المثل على أي محاولة لمساءلة الموروث رغم تغير الزمان والمكان والبشر، فالنتيجة ستظل نفسها، اختبرها الأولون وليس على اللاحقين إلا الامتثال.
كما تضفي صفة الشعبية رهبة خاصة على الأمثال مستمدة من صلابة الإرادة الشعبية المتوافقة (حيث الشعب مصدر التشريع).

في ردّها على سؤال: من الذي أنتج الأمثال المعنّفة والمحقرة للمرأة؟ تقول الدكتورة نبيلة ابراهيم المتخصصة بالأدب الشعبي في جامعة القاهرة "هذا أدب شعبي موروث اشترك في صنعه وقوله المرأة والرجل والطفل وكل المجتمع".
يستطيع القارئ غير المختص أن يلاحظ أولاً أن مفهوم الشعب هنا هو مفهوم فضفاض (يقترب من مفهوم السكان) حيث يختلط فيه الغني والفقير والكبير والطفل والمتعلم والأميّ ورجل الدين مع السياسي والمرأة بتنوع مواقعها وانتماءاتها ... الخ وبالتالي هل يعقل أن كل هؤلاء ساهموا في انتاج الأمثال وعلى قدر المساواة وبالإجماع ذاته؟
هذا ما يقود إلى الملاحظة الثانية: وهي ضرورة التمييز بين المُنتج والمالك أو الممول وبين العاملين في حقل الإنتاج وبينهما وبين المستهلكين في أي عملية إنتاج مادية أو فكرية، رغم تداخل هذه المستويات أحياناً، كما هو الحال في منتج مثل الأمثال الشعبية التي هي بطبيعتها شفهية ومتناقلة ما يجعلها عرضة للقِدم والاهتراء والترقيع والحذف والإضافة.
هذا التمييز اللازم ثالثاً لإدراك المصالح والغايات الكامنة وراء الأمثال الشعبية واستمرار تأثيرها على حاضرنا. فما هي مصلحة المرأة في انتاج مقولة "البنت تجيب العار والمعيار وتدخل العدو للدار" أو "عقربتين على الحيط ولا بنتين في البيت" وما غايتها من استيراد أقوال وحكم من الغرب والشرق لإدانة نفسها كالمثل الألماني "السيف والزوجة لا تثق بأحدهما على الإطلاق"، أو المثل الانكليزي "من ملك امرأة ملك ثعباناً".. وما مصلحة عموم الرجال في أن يتقاسموا السرير مع ثعبان لينجبوا منه عقارب يمضون حياتهم في رعايتها وتكبيرها وحمل همها إلى الممات؟!

في النظر إلى الأمثال بمجملها، تنبغي ملاحظة الأمثال التمييزية والتحقيرية للآخر بكل تنوعاته الشكلية والجسدية والإثنية والطائفية والمناطقية. والتي تشير إلى مسؤولية فاعلين أخصائيين في اختراع الأعداء وشيطنة الآخرين بحيث يسهل السيطرة على الجماعات ورص صفوفها بمواجهة أعداء متربصين داخليين وخارجيين. إنها طرق السلطة الاستبدادية الذكورية في الهيمنة عبر مؤسساتها الدينية والإعلامية والتعليمية وملحقاتهم.

فرضت الأمثال الشعبية نفسها بنفسها من خلال حُسن صياغتها وتمتعها غالباً بالدعابة، ما يزين استخدامها حتى بين الفئات التي يجب أن ترفضها، لما تنطوي عليه غالباً من أحكام مسبقة وصور نمطية، أو إهانة وتهميش. يظهر هذا التنميط والحكم المسبق القاسي والمستفز بوضوح في الأمثال العربية حين تتناول النساء، فهن غالباً ثرثارات غبيات كاذبات وخائنات، وفي بعضها هن مصدر المصائب. وفي أحيان قليلة قد يكن ذكيات كريمات مُتقنات لعملهن، لكنهن عندها يكنّ" أخوات الرجال"، في تأكيد لفظي أن المرأة لا يمكن أن تتحلى بصفات إيجابية ما لم تُشابه الرجال.

وتكمن خطورة هذه الأمثال في ترسيخ الصور النمطية للمرأة والأدوار المنوطة بها في الثقافة العربية. ففي ظل بعض التطور المنجز على صعيد الحياة الاجتماعية للنساء في الوطن العربي، ما تزال الأمثال الشعبية تعمل على تقزيم إنجازاتهنّ من خلال ترسيخ النظرة التي ترى أن" البنت لو وصلت للمريخ آخرتا للطبيخ".

وتبدأ عملية الإقصاء الشفهي ثم الفعلي للنساء منذ الولادة في الأمثال العربية التي لا تزال حية ومتداولة؛ فعدة أمثال تؤكد كراهية واستنكار ولادة مولودة أنثى، كالمثل الشعبي اليمني القائل" ابن عاصٍ ولا عشر مطيعات"، إلى المثل القائل" صوت حية ولا صوت بنية"، أي أن وجود أفعى في المنزل يُعتبر مصيبة أصغر من وجود بنت فيه.
ويستمر هذا الإقصاء بالتأكيد على أن النساء ثرثارات وكثيرات الكلام، إلا أن كلامهن لا قيمة له وآراؤهن لا جدوى منها، لذا لا بد من إسكاتهن أو تعليمهن السكوت" لسان البنت متل شعرها كل فترة بدو قص".
بعض الأمثال لم تسخر من آراء النساء فحسب، بل سخرت من قيمة المرأة عموماً واعتبرتها عديمة الفائدة دون رجل، دون أن تصبح زوجة وأماً، ف"الرجل بالبيت رحمة ولو كان فحمة"، وويل للمرأة التي لم تنجب لزوجها لأن "الشجرة اللي ما تثمر حلال قطعها"، ويستمر هذا التهديد حتى بعد أن تنجب إذا أنجبت أنثى "فأم البنت مسنودة بخيط وأم الولد مسنودة بحيط".

بعض الأمثال الشعبية يصل مضمونها إلى التشجيع على الضرب مثل "ضرب الحبيب زبيب" الذي يبرر فكرة العنف ضد المرأة ويفسره بـ "الحب". والعديد من الأمثال الشعبية تعكس تفضّيل المولود الذكر على الانثى "ليجي الصبي بنصلّي عالنبي، أجانا الصبي وصلينا عالنبي- همّ البنات للممات"، "البنت تجيب العار والمعيار وتدخل العدو للدار" أو "عقربتين على الحيط ولا بنتين في البيت"، غالباً ما يكون تأثير الأمثال الشعبية كبيراً على مختلف شرائح المجتمع كونها تعتبر موروثاً من الأجداد يجب عدم المس به وتغيير شيء من مضمونه حيث يعتبر كقانون يعزز أية فكرة يطرحها وأكثر المتضررين من هذه الأمثال هي المرأة والتي يتم تناولها بطريقة فكاهية لا تثير الانتباه إلى مدى تأثيرها السلبي، كثيرة هي الأمثال التي تقلل من شأن المرأة واعتبارها كائن ضعيف من دون الرجل عبر المثل القائل: "الرجال لو فحمة رحمة" و "يلي جوزها معها بتحرك القمر بإصبعها"، كما أن الكثير من الأمثال تعتبر المرأة ليست أهلاً للتحدث معها بموضوع أو البوح لها بسر من خلال المثل: "أعطي الخرسة سر بتحكي" أو "حطوا المرة وإبليس بكيس طلع إبليس عم يستغيث". من الضروري أن يتم مراجعة الأمثال الشعبية وإعادة النظر باستخدامها حتى لا تتوارثها الأجيال ويتكرس هذا المفهوم الخاطئ عن المرأة ويصبح من الصعب إصلاح نظرة المجتمع للمرأة.

تكريس مفهوم العنف والتمييز ضد المرأة لا يتواجد فقط في الأغاني والأمثال بل الكلمات المستخدمة بشكل يومي وبعض العادات بين الناس تعزز هذا المفهوم دون الانتباه لنتائجه السلبية على المجتمع، كالشتائم المتداولة والتي يعتبر المتعلق بالنساء منها هو الأسوأ فالشخص الذي يرغب بتصغير الشخص المقابل له يقوم باستخدام شتائم يذكر فيها الأعضاء التناسلية لإحدى نساء عائلته أو استخدام شتائم مضمونها الاعتداء الجنسي على أم أو أخت الشخص الآخر وذلك ما يعزز فكرة أن المرأة هي آلة جنسية فقط.

كثيراً ما يتم تداول كلمة "أم البنات" والتي تشير إلى المرأة التي تنجب الإناث فقط وغالباً ما يكون الثمن الذي تدفعه بسبب هذا الأمر هو زواج زوجها من أخرى لتنجب له ذكوراً، وغالبية المجتمعات الشرقية تشجع هذا الأمر غافلين أو متغافلين عن حقيقة أن الرجل هو المسؤول عن تحديد جنس المولود فالحيوان المنوي للرجل هو المسؤول عن تحديد الجنين ، وليس لبويضة الأنثى من تأثير على ذلك، وبذلك تكون المرأة قد تعرضت لعنف ليس لفظي فقط، وعنف نفسي قد تكون تأثيراته خطيرة على المجتمع ككل ،دون أن ننسى أن فكرة تفضيل المولود الذكر على المولودة الأنثى بحد ذاتها هي عنف ممارس ضد المرأة حتى قبل أن تأتي للحياة. ربما يكون الأمر غريبًا إن كنت تعلم/ين أن العنف يمارس عليك قبل ولادتك حتى، فالأطفال يتعرضون للعنف الذي هو جزء من ثقافتنا بمختلف النواحي، ومن أهم الامثلة التي تلخص ذلك الأمثال الشعبية، التي تعد جزء من موروث مجتمعي قديم جداً. وما يجعل لهذه الامثال الشعبية تأثيراً سلبيا على

الأطفال هو ارتباطها كجزء من الذاكرة التحقيرية لذات الانثى، فينظر الصبيان للفتيات على أنهم أقل شأنا وأقل ذكاء ومعرفة مما يصعّب مهمة التخلص من تلك المعتقدات مستقبلاً.
يبقى الأمر الأهم هو توعية المجتمعات على أهمية التفكير بكل كلمة، جملة ،أغنية، مثل .. إلخ قبل النطق بها حتى لا يساهم دون أن يعلم في تعزيز العنف والتمييز ضد المرأة.

الأطفال كشاهد وهدف للعنف القائم على النوع الاجتماعي

كثيراً ما يكون الأطفال شاهداً وهدفاً للعنف في آن معاً، داخل وخارج إطار الأسرة. وللأسف يوجد حتى الآن في سوريا العديد من أشكال العنف التي يتم تبريرها ضمن العقد الاجتماعي الحالي بالرغم من الأدلة العلمية الدامغة بتسببه بالأذى الظاهر وغير الظاهر. لنأخذ على سبيل المثال العنف الجسدي ورمزه الغني عن التعريف "شحاطة" الأم، أو العادة الاجتماعية في تقبيل ولمس الأطفال من دون أخذ موافقة الطفل/ة أولاً، أو الشتائم والإساءات اللفظية والتهديد والترهيب أو العزل أو التجاهل أو الانتقاص من قيمة رأي الطفل/ة، أو الإهمال (صحي، فكري تربوي أو عاطفي)، هل يبدو أي من تلك الأنواع مألوفاً لك كجزء من ذكرياتك و/أو طريقة تعاملك مع الأطفال من حولك اليوم؟

ينتشر في مجتمعنا العديد من الأمثلة عن تعنيف الأطفال، والذي يختلف من بيئة لأخرى، وتختلف معه مدى قبول المجتمع لهذا العنف، ويختلف أيضا باختلاف جنس الطفل، ذكر أو انثى. حيث يتم ضرب الرضيع عند الصراخ أو البكاء، وبحال مجتمعنا السوري، قد يشكل قدوم ابنة رضيعة لبعض الأهالي مشكلة، حيث أن ميل بعض العائلات للأطفال الذكور دونما الإناث قد يخلق حالة عنف مباشر مع الفتيات الرضع وحديثات الولادة. يقوم بعض الآباء بوضع الأطفال تحت الخطر بحجة تلقينهم درسًا ولمنعهم م تكرار الخطأ، كحرق اليد بالمدفأة للتنبيه بعدم لمسها مجدداً، وقد يعتبر هذا النوع من العنف مقبولاً وقد يمتد ليكون وسيلة تربوية لعدم تكرار الخطأ، وقد يشمل تنقيط الشمع السائل والحار على الجسد لمنع تكرار أمر معيّن خاصة بالمراحل العمرية الاولى، أو الضرب بالحذاء أو بالحزام أو بأدوات المطبخ.

وقد يقدم أحد الأبوين على التهديد بالطرف الاخر، وغالباً ما يتهم التهديد بالأب عند القيام بأفعال غير مرغوبة (إذا إجا أبوك بدو يدبحك، بدي خلي ابوك يكسر راسك..) فيصبح الأب رمز السلطة القمعية والعنف في المنزل. كما يشمل هذا التهديد عبارات تعنيفية أخرى، كالتهديد بالشرطة، التهديد بالأقارب بالطبيب، التهديد بالتخلي والترك وحيدًا، وينتج عن هذا التهديد شعور بعدم الارتياح وعدم الأمان عند وجود الغرباء أو القلق الدائم من غياب الأهل. حتى في مكان يفترض به أن يكون بيئة للتطور والنماء كالمدرسة، يعاني معظم الطلاب من العنف من قبل الاساتذة، يتحول الى مصدر للتعنيف اللفظي أو الجسدي، والذي يمتد بالتهديد بالمدرسة أو المدرّس (إلك اللحم وإلنا العضم..)، ناهيك عن سياسة الإذلال التي تتبعها المدارس عند سن العقوبات ضد الأطفال كالتركيع والزحف على الركب والضرب بالعصا، وقد يتم التحرش الجنسي من قِبل المدرس أو المدرسة بالطالب/ة أو توجيه عبارات جنسية له. كل هذا يعد أسلوباً مقبولاً به بشكل واسع في المجتمع السوري، وأداة "فعّالة" لضبط أفعال الطفل غير المرغوب بها. في الحقيقة الفاعلية الوحيدة لأسلوب التربية هذا هو الأذى المسبب للطفل/ة في علاقتهم مع أنفسهم ومع الآخرين.

ضرب الأطفال من قبل رجال الدين والمشايخ بحجة أنهم ملبوسين أو أن هنالك شيطان أو جني يتلبسهم، وهي مرتبطة بسلطة رجال الدين المبنية على الجهل في المجتمع السوري، وقد تختلف بين منطقة وأخرى تبعا لتبيعة الناس لرجال الدين، ويعد هذا النوع من التعنيف مقبولا به مجتمعيا بشكل واسع، ولكنه يسبب آثارا نفسية خطيرة على الطفل، وقد تصل إلى أضرار جسدية جراء الضرب بشكل مستمر على منطقة معينة من الجسم، وقد يمتد ليصل إلى عنف جنسي إذا ما تمت عملية التحرش الجنسي من قبل رجال الدين بالأطفال.

وهنالك حالة أخرى للعنف الذي يعد عنفاً شاملا لمختلف الأنواع العنفية، وهو العزل أو النفي بمكان غير مهيأ للعيش، وغالبا ما يتم ذلك للأطفال بعد حالات انفصال الأهل أو بسبب جندري أي أن الفتيات يتم عزلهن بسبب عدم قبولهن داخل الأسرة، أو باعتبارها عورة أو خروجها من المنزل عار على رجال هذه الاسرة، ومن الأمثلة الحية التي شهدها المجتمع السوري إخفاء الفتاة سمر في إدلب لمدة7 سنوات في غرفة تحت الأرض، بعد طلب زوجة الأب من الزوج إخراج الفتاة من المنزل.

وتعد مرحلة البلوغ مرحلة يتعرض لها الطفل/ة لشتى أنواع العنف، منها لمس الأعضاء التناسلية بدافع المزاح، العضو الذكري كصورة للاعتزاز بكون المولود ذكر أو حتى التلفظ بألفاظ تدل على ذلك، والأثداء بالنسبة للإناث والتأكد من حجمهنّ، طبعا بدون أي موافقة للطفل/ة، وفي هذه المرحلة تمر الفتيات داخل المجتمع السوري بأصعب المراحل من حياتها على الإطلاق، حيث ربما يتم تهديدها بالزواج من شخص كبير بالسن أو باللباس الشرعي (الحجاب أو العباءة أو حتى خلع الحجاب) كعقوبة لها، خاصة إذا ما تم اكتشاف أنها علاقة مع أحد الشبان. وقد تكون الفتيات المراهقات والشابات معرضات للاستضعاف بشكل خاص خلال الكوارث والحروب، حيث يتنقلن في رعاية الأخوة والأخوات ويصبحن أنفسهن أمهات في ظلّ عدم توفر إمكانية الوصول إلى خدمات مرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة وموارد النظافة الشهرية. وقد يكون تزويج القاصرات أو حرمانهن من الذهاب إلى المدرسة في سن معين، خاصة عند البلوغ خوفًا من التحرّش بهن، أسلوب من أساليب العنف الذي يمارس ضد الإناث دونًا عن الذكور، تبعًا لأعراف المجتمع أو البيئة المحيطة والعادات والتقاليد.

ويعتبر التنمّر حالة عنفية سائدة في المجتمع، خاصة ضد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وقد يجمع جميع أشكال العنف اللفظية والجسدية والجنسية. وأحيانا يجد الطفل نفسه داخل مقارنة مع أخوته أو أقاربه، فيعتبر الأهل أن التمييز بين الأخوة لفظيًا هو أسلوب تربوي ناجح ودافع للتحفيز، وقد تتحول هذه المقارنة وتشمل الفوارق بين الذكر والأنثى وتفضيل الذكر على الأنثى في نفس العائلة وإعطاءه صلاحيات أكبر من الأنثى وكأنه الوصي عليها برغم صغر سنه، وفي بعض الحالات يكون الذكر أصغر حتى من الأنثى عمراً ولكن لديه صلاحيات أوسع وحتى لديه صلاحية ضربها وتأديبها لكونه ذكر فقط.

هذه الاختلافات ليست طبيعية. أنها ناتجة عن المعايير الجنسانية غير العادلة. تعكس هذه المعايير الطرق التي تحدد بها المجتمعات المختلفة السمات المرتبطة بالذكورة وتلك الخاصة بالأنوثة، بما في ذلك تقسيم العمل والأدوار والمسؤوليات والعادات. يضطلع العديد من الأطفال بأدوار ومسؤوليات الكبار التي تعكس هذه المعايير الجنسانية التمييزية. ومع ذلك، نادراً ما تفحص دراسات الكوارث الجنسانية بشكل كلي عندما يتعلق الأمر بالأطفال، وغالبًا ما تساوي "النوع الاجتماعي" بالجنس البيولوجي، بدلاً من النظر في القواعد والأدوار الجنسانية. يتطلب كسر حلقة عدم المساواة بين الجنسين دراسة أقوى للنوع الاجتماعي في سياق تعرض الأطفال للكوارث ومرونتها. والذي يجعل الأمر أكثر صعوبة، هو عدم قدرة الأطفال على التعبير عن العنف الجنسي لأسباب عديدة منها الخوف أو عدم الوعي لها وامتلاك مفردات مناسبة.

أصبح الاعتراف بأن تأثير الكوارث على الرجال والنساء غير متساو أكثر بروزًا في أواخر التسعينيات (Enarson and Morrow، 1998). علاوة على ذلك، أظهرت الأبحاث أن عوامل مثل العمر والعرق والطبقة والقدرة يمكن أن تتحد للتأثير على الضعف. وجدت مراجعة لنقاط الاستضعاف لدى النساء والفتيات الناتجة عن الصور النمطية والممارسات التمييزية الاجتماعية أدلة على ما يلي: العنف ضد النساء والفتيات؛ انخفاض الصحة الجنسية والإنجابية للفتيات الصغيرات، غير المتزوجات و/أو المراهقات، وكذلك صحة الفتيات ذوات الهويات غير الثنائية؛ الزواج المبكر أو القسري؛ انقطاع التعليم أو فقدانه؛ التغييرات في الشبكات الاجتماعية ودعم الأسرة؛ زيادة العبء الزمني الملقى على عاتق النساء والفتيات المراهقات بسبب القواعد الجنسانية والأدوار التي تروج لها وكالات المعونة والآثار النفسية والاجتماعية على مستوى العالم، تتمتع النساء والفتيات بسيطرة أقل على الموارد المادية مقارنة بالرجال.

قد يكون الفتيان أكثر عرضة للخطر في بعض السياقات بسبب معايير الذكورة التي تشجع على سلوكيات مخاطرة، أو تدفعهم للمشاركة في نشاطات البحث والحماية التي تعرضهم للأخطار الجسدية، مما يعرضهم لخطر الإصابة. قد يكون الأطفال الذين يعانون من هويات جندرية أخرى كالمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية معرضين بشكل خاص للتمييز والاعتداء الاجتماعي، ونقص موارد الرعاية الصحية المناسبة.

من جهة أخرى، الأطفال الذين يشهدون عنف منزلي ينشؤون في بيئة عادة ما يصعب التنبؤ بها، مليئة بالتوتر والقلق ويسيطر عليها الخوف. يمكن أن يؤدي ذلك إلى صدمة نفسية كبيرة. بدلاً من النمو في بيئة آمنة وعاطفية ورعاية صحية ونفسية جيدة تضمن لهم الحماية والسلامة، يشعر أولئك الأطفال بقلق مستمر بشأن المستقبل؛ وفي حالة من التأهب لأي احتمال تعنيف لمحاولة حماية أنفسهم وإخوتهم. غالبًا ما تكون تلك الحالة اليومية للوصول لمكان آمن هو الهدف الرئيسي، لذا لا يتبقى سوى وقت قليل للتسلية أو الاسترخاء أو التخطيط للمستقبل.

طبعاً، وخلال الحرب في سوريا، تعرّض العديد من الرضع للوفاة والقتل المباشر أو التعنيف والإعاقة، بسبب نزعة طائفية او تصفية عقائدية من قِبل طرف آخر أو لأسباب سياسية متعلقة بالأهل، أو حتى للضغط على الأطراف المسلحة المشاركة للاستسلام، وقد عانى العديد من الرضع وحديثي الولادة من عدم وصول الرعاية الصحية داخل المناطق المحاصرة، ويُفرض ايضًا خاصة على الفتيات عدم الذهاب الى المدرسة بحجة الحماية من الخطف.

وقد اضطر العديد من الأطفال للعمل بأعمار صغيرة جدا مع غياب المعيل، وهذا ما يشمل إجبار الذكور أو الاناث على ترك المدرسة والالتحاق بالعمل حتى ولو بأجور متدنية وساعات عمل طويلة، وقد يتعرض الطفل/ ة أثناء العمل للتحرش أو العنف الجنسي والاغتصاب...

وانتشرت ظاهرة تزويج القاصرات من رجال مقاتلين في مناطق الحرب، كممارسة يقبلها المجتمع لاعتبارها وسيلة لحماية الطفلة ورعايتها، إن كان لدى العائلة أكثر من طفلة، وكون الآباء لا يستطيعون تأمين احتياجاتها المعيشية نظرا لسوء المعيشة، وهذا ما ينتج عنه عدم الاستقرار العاطفي للأطفال، وغياب الداعم الأساسي والثقة بالأخرين، وقد ينتج عن هذا الزواج القسري عنف جسدي واغتصاب زوجي الذي يعد نوع من انواع العنف الجنسي.

وداخل السجون والمعتقلات، تلد النساء الحوامل المعتقلات دون أي رعاية وبظروف معيشية شبه معدومة، ولا يستطيع الطفل داخل المعتقل الحصول على أدنى معايير العناية والرعاية الصحية والجسدية، خاصة إذا تعرضت الأم للعنف الجسدي أثناء الحمل وسبب ذلك آثارا جانبية على صحة المولود، وأحيانا قد يتم اعتقال الأم مع طفلها الذي لا يتجاوز السنتين، ويضطر الطفل إلى البقاء مع والدته في الظلام لمدة طويلة وقد يتعرض لعنف مباشر أو لمشاهدة العنف على المعتقلات وسماع أصوات التعذيب والشتم وأصوات الاسلحة النارية.

وقد تختلف ردود فعل الأطفال والطفلات على العنف فقد يشعر الطفل بـ:

- لوم النفس الدائم جراء ما يحدث من عنف (الحق كله عليّ ما كان لازم عصبه) والشعور بالعار من الجسد او من الشكل او من العائلة..
- العجز وعدم القدرة على حل المشاكل والتعامل معها بشكل عملي. حزن واكتئاب طويل الامد وقد يصل الى تعذيب الذات وإيذاء الجسد بأدوات حادة أو تناول الأدوية المضرة.
- الازدواجية ومحاولة التنكر من الذات والانفصال عن الواقع
- خوف وعدم استقرار وقد يمتد للشعور بالفزع والرعب الدائمَين والذعر من الاخرين او من الكبار
- والقلق من المجتمع ومن فكرة التقدم بالسن

- غضب دائم وقد يصل إلى تعنيف الاخرين بأسلوب مشابه للتعنيف الذي مورس عليه أو شاهده
- وقد يصل لمراحل متعددة من الخدر وعدم الاحساس بالخطر وعدم إعطاء الامور اللازمة المنحى الجدّي وقد يصل هذا الشعور بالرغبة بالانتحار وعدم الرغبة في مواصلة الحياة.

يشكل العنف الجنسي والعنف الجندري مصدر قلق متزايد لآلاف السوريات النساء والفتيات ممن تأثرن بالحرب السورية، وبدأن يواجهن مخاطر متزايدة وأنواعاً متعددة من العنف نتيجة النزاع والنزوح، لذلك لا بد من خلق بيئة آمنة من خلال دعم احترافي يشمل تقديم الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية بشكلها الأعم والمتاح لكل النساء والأطفال في الداخل السوري وفي المخيمات، وذلك لإفساح المجال للناجين/ ات لتلقي العلاج وتشجيعهم/ن على الحديث عن تجاربهم / ن مع العنف الجنسي مما يساعد على تجاوز ثقافة الصمت التي تعوق بشدة الجهود المبذولة للتصدي لتلك الظاهرة الخطيرة.

الخدمات المقدمة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي

إن ضرورة العمل على ضمان آليات ردع وحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي عادة ما يقع على عاتق الدولة وتدعمه على الأرض منظمات المجتمع المدني اللاحكومي، من خلال اعتراف كافة الجهات المذكورة بأهمية عواقب العنف الجنسي والعنف الجندري من أجل تصميم استجابات مناسبة لتلك المسائل ودعم الناجين/ات منها ،وقد تصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قائمة الجهات المانحة والعاملة على تعزيز الحماية والمساعدة في سوريا للنازحين/ات داخلياً واللاجئين/ات في دول الجوار على اعتبارهم الأكثر عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، فعملت على وضع برامج توعية تتضمن أعضاء في المجتمع المحلي لاطلاعهم على كيفية ومكان الإبلاغ عن تلك الحوادث، وتمكينهم من أخذ زمام المبادرة في وضع طرائق لدعم الناجين/ات، كما وتعمل المفوضية مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين على وضع آليات إبلاغ وإحالة ومتابعة آمنة لتلك الحالات، والعمل على رفع الوعي المجتمعي حول هذه الآليات والخدمات المتاحة.

فعندما يقوم الناجون/ات بالإبلاغ عن تلك الحوادث ولا يحصلون على الرعاية التي يحتاجون إليها في الوقت المناسب وبطريقة سرية تتزعزع ثقتهم، وهو ما يؤدي إلى مستوى أقل من الثقة داخل المجتمع ككل، ولذا تركزت الخدمات على ضمان استفادة الناجين/ات من الخدمات المتعددة للقطاعات المناسبة ومنها:
الصحة أو الرعاية الصحية، التي غالباً ما تكون الخدمة الأولى المقدمة إلى الناجين/ات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ويعتبر توفير تدخلات الرعاية الصحية من شأنه أن يساعد في منع حالات الحمل غير المرغوبة والعدوى المنقولة عن طريق الجنس بما في ذلك الإيدز عن طريق تقديم المضادات الحيوية في غضون إطار زمني يقدر بنحو 72 ساعة بعد وقوع الحادث، وتوفير علاج للإصابات الناجمة عن العنف، كما يمكن أيضاً للخدمات الصحية أن تشمل التثقيف وتقديم المعلومات الوقائية القيّمة.

الدعم النفسي الاجتماعي الذي يتضمن جلسات استشارية جماعية، جلسات استشارية فردية وزيارات منزلية، فالرعاية النفسية والاجتماعية للناجين/ات من العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس من شأنها تزويدهم بالأدوات اللازمة للتعامل مع الصدمة الشخصية والوصم والإقصاء المحتمل عن أسرهم والمجتمع.

الحماية والتي تتحقق بتأمين المأوى للناجيات ودعم سبل العيش بما يشمله من تقديم مساعدات نقدية وتدريب على إنتاج الحرف اليدوية ومهارات إدارة المشاريع الصغيرة.

التعليم، الأمن الغذائي، المياه والصرف الصحي والنظافة من خلال توفير بيئة آمنة وقدرة وصول سالمة إلى مصادر الطاقة والمصادر الطبيعية المحلية، إذ إن ملايين النازحات واللاجئات النساء والفتيات في سائر أنحاء العالم معرضات

لخطر الاغتصاب أو الضرب أو القتل أثناء بحثهن عن المياه والحطب وغيرها من اللوازم التي يحتجنها لأغراض الاستخدام المنزلي، وعلى الرغم من هذه المخاطر تضطر بعض النساء بسبب ظروفهن الاقتصادية إلى جمع وبيع هذه المواد، ونظراً إلى حجم هذه المشكلة كان لا بدّ من القيام بمزيد من البرامج والمشاريع التدريبية من أجل تلبية الاحتياجات المتصلة بالوقود وخلق فرص آمنة مدرة للدخل، ولقد تم وضع وتنسيق استراتيجية متعددة القطاعات خاصة بالوقود في العمليات ذات الصلة، للمساعدة على تحديد خيار الوقود على أساس عدة عوامل، بما في ذلك احتياجات المجتمع المحلي وعاداته، هذه الاستراتيجية الخاصة بالوقود ساهمت في التخفيف من خطر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وتعزيز الوصول الآمن إلى الطاقة المحلية والموارد الطبيعية الأخرى.

المساعدة القانونية المتاحة من خلال إعلام كل الناجين/ات سريعاً عن حقوقهم/ن المنصوص عليها في القانون وتوفير الدعم القانوني في حال اللجوء إلى القضاء واتخاذهم/ن هذا القرار، خصوصاً إذا كان القيام بذلك من شأنه تعزيز سلامتهم/ن، إذ ينبغي لأنشطة الدعم القانوني الإسهام في معالجة ثقافة الإفلات من العقاب، وهي تشمل التدريب وبناء القدرات من أجل تعزيز إنفاذ القانون والنظام القضائي، فضلاً عن تقديم المشورة القانونية والتمثيل القانوني للناجين، أيضاً توفير التدريب وتنمية القدرات للنظراء الحكوميين الرئيسين ومنهم الشرطة والقضاء، وهذا ينطبق على دول اللجوء بالنسبة للسوريين اللاجئين/ات والمعرضين /ات لخطر العنف الجنسي والعنف الجندري ، أما ضمن قانون الأحوال الشخصية السوري التمييزي والذكوري فيكاد يكون الأمر مستحيلاً فالجناة نادراً ما يخضعون للعقوبات القانونية أو الجنائية أو الاجتماعية المترتبة على سلوكهم ، فالعنف الواقع على المرأة في سياق الزواج مثلاً لا يعد جريمة بموجب القانون المدني وقانون حقوق العائلة الساري في سوريا منذ عام 1917 والذي يحتوي على 157 مادة ، والأعراف الاجتماعية السائدة تضع الأولوية للمحافظة على الزواج بصرف النظر عن الثمن الذي يدفعه ضحاياه.

الخدمات المشار إليها حققت نوعاً ما استجابة مناسبة لعدد من الناجين/ت ففي عام 2014 تلقى 84566 من الناجين/ات أو المعرضين/ات لخطر العنف الجنسي والعنف الجندري الدعم المخصص من خلال الجهود المشتركة بين الوكالات في الدول التي تعاني من الحرب السورية وحدها ومنها الأردن، تركيا ومصر وفقاً للمفوضية العليا للاجئين.

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية تسعى من جهتها لدعم الحركة الشعبية اللاعنفية من أجل المساواة والحرية والعدالة في سوريا، وتحقيقاً لهذه الغاية تدعم الرابطة جهود المجتمع المدني الرامية إلى إيجاد حل سلمي وعادل للنزاع يقوم على احترام حقوق الإنسان عامة وحقوق النساء خاصة وتحقيق مشاركتهن الفاعلة في جميع جوانب الحياة وبناء عليه تبنت الرابطة مشروع بعنوان " حراك نسوي من أجل التغيير" الذي يهدف لتمويل منظمات المجتمع المدني السورية التي تتبنى قيماً نسوية (مجموعة من التصورات الفكرية والفلسفية التي تسعى لفهم جذور وأسباب التفرقة بين الرجال والنساء، وذلك بهدف تحسين أوضاع النساء وزيادة فرصهن في كافة المجالات، النسوية ليست فقط أفكار نظرية وتصورات فكرية مؤسسة من الفراغ، بل تقوم على حقائق وإحصائيات حول أوضاع النساء في العالم، وترصد التمييز الواقع عليهن سواء من حيث توزيع الثروة أو المناصب أو الفرص، أو حتى احتياجات الحياة الأساسية من مأكل وتعليم ومسكن وغيره).

وتم الاشارة إلى المشروع الأخير كونه يسعى لتمويل مشاريع تقديم الخدمات للناجين/ات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، فالمنظمات المشاركة وغيرها عمدت لتنظيم دورات وندوات متتابعة في المناطق السورية المحررة فحواها كل ما يتعلق بالعنف وتدابيره واختلاطاته ، وتهدف لتوفير علاج نفسي للناجين/ات من العنف الجنسي والعنف الجندري من خلال تقديم استشارات نفسية واجتماعية، وتوعية المجتمع بأهمية المشكلة وكيفية التعامل معها، وطريقة استقبال الناجين/ات وماهي طرق طرح الأسئلة عليهم وتقديم الدعم النفسي الأولي لهم .

غير أن تلك التدريبات (ندوات، حملات توعوية، محاضرات تثقيفية) لا تعتبر كافية، ولا يمكن أن ترقى لحجم المشكلة المتصاعد، فالتعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي يتركز حول محاولة منع العنف عبر التوجه إلى أسبابه والاستجابة لتوابعه من أجل تلبية حاجات الناجيات.

ولكي يكون منع العنف المبني على النوع الاجتماعي والرد عليه مؤثراً ينبغي على جميع الأطراف (وكالات أممية، منظمات مجتمع مدني، منظمات حكومية وغير حكومية)أن يكونوا واعين بمخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي، وأن يتعاونوا وينسقوا فيما بينهم وفقا لذلك، ويعتبر تحديد الطرق التي يمكن بها توصيل الخدمات والمساعدات بطريقة آمنة هي مسؤولية جميع العاملين في المجال الإنساني اعتبارا من المنظمات العاملة في قطاع الماء والصرف الصحي إلى قطاع الصحة والعاملين على تأمين الأغذية، فلكل إمرءٍ دوره في التخفيف من مخاطر العنف الجنسي والعنف الجندري عواقبه. كما أنه وعلى القائمون على الحالات وهم غالباً الأخصائيون الاجتماعيون مناقشة الخدمات المتاحة للناجيات من حيث الإيجابيات والسلبيات المتعلقة بكل خدمة، وهو ما يمكن الناجيات من اتخاذ قرار مسبق حيال ما يفعلنه عقب حوادث العنف المبني على النوع الإجتماعي.

ومن أهم الإجراءات التي ينبغي التركيز عليها أيضا خلال الخدمات المقدمة للناجيات هو مساعدتهن للوصول إلى الخدمات الصحية والنفسية والقانونية، وهو ما يسمى "خدمات إدارة الحالة"، والتي تتيح للناجيات معرفة الاختيارات المتاحة أمامهن وبالتالي اتخاذهن القرارات المناسبة لهن بما هو قادم، ويحصلن على الخدمات الضرورية بما يناسب حالتهن والتي ينبغي توفيرها من قبل قطاعات الصحة والخدمات الاجتماعية والشرطة والعدالة، الدعم المادي والمعنوي والمشورة الفردية المركزة والتي تهدف إلى معالجة الآثار العاطفية والنفسية والاجتماعية الضارة الصادرة عن العنف، كما يجب احترام مصالح ورغبات الناجين وإعطاء الأولوية لحقوقهم وكرامتهم ورغباتهم وخياراتهم وسلامتهم عند تصميم تدخلات الوقاية، وعلى المنظمات العاملة في هذا المجال التواصل مع شبكات الحماية الأسرية والمجتمعية من أجل فهم أفضل لعلاقات القوة بين الجنسين وديناميكيتها بغية الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما..

أمن الناجيات يجب أن يكون أولوية قصوى من ناحية توفير منازل آمنة لهن، إضافة للدعم الكافي لمتابعة الإجراءات القانونية ضد الجناة، مثال على ذلك العنف الأسري إذ يحتمل أن يكون هناك حاجة إلى النصح والمساعدة المتصلين بالطلاق وحضانة الأطفال، فقد نص قانون الأحوال الشخصية السوري على "أحقية طلب المرأة للطلاق وحصولها عليه في حال ثبت تعنيف زوجها لها ومنح حقوق المهر كاملة للزوجة المقدم والمؤجل وحصولها على حضانة أطفالها دون السابعة من العمر"، حسب المحامي السوري نزيه البيوش.

العمل مع الرجال كنوع اجتماعي معرّض وممارس للعنف

عمدت معظم الوكالات الدولية والمحلية العاملة على مناهضة العنف ضد المرأة وتقديم الخدمات للناجيات إلى التوجه نحو الاستجابة والمعالجة المتعلقة بالناجية دون التطرق لمرتكبي العنف وهم الرجال عادةً، كما لم يتم طرح المشكلة بأبعادها ومحاولة الحد منها بالضغط القانوني والدولي على الجناة مما قد يمنع وقوع المزيد من تلك الجرائم. يعد الرجال والفتيان من الجهات المعنية الأساسية في الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري والاستجابة لهما، كذلك في تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة وتمكينها، فهم من ناحية المسؤولين الفعليين عن العنف الواقع على النساء والفتيات ويمكنهم أن يلعبوا دوراً حيوياً كعملاء تغيير في مجتمعاتهم المحلية إن تم توعيتهم ومشاركتهم بحملات المناصرة للمرأة ، ومن ناحية أخرى يمكنهم أن يدعموا تنفيذ التدخلات للعمل مع الرجال والفتيان الذين يعانون من العنف الجنسي والعنف الجندري، ففي سوريا جرى تطوير مواد توعية منفصلة حول العنف الجنسي والعنف الجندري لاستهداف الرجال، وتم تدريب المتطوعين الذكور لترأس المناقشات المجتمعية حول العنف الجنسي والعنف الجندري والوقاية منهما، غير أن تردد الناجون الذكور تحديداً في الإفصاح عن تجارب العنف الجنسي والعنف الجندري لمقدمي الخدمات

عادة ما يعيق تقديم الخدمات اللازمة لهم ، فالمفاهيم المجتمعية الذكورية ومنها حقيقة أنه لا ينظر عموماً إلى الرجال على أنهم من الناجين تجعل من الأصعب بالنسبة إلى الرجال أن يبحثوا عن الخدمات المطلوبة التي تعتبر قليلة جداً.

بالطبع عند حديثنا عن مشكلة العنف القائم على النوع الاجتماعي لا نقصد التعميم أو القول إن جميع الرجال عنيفين ومعنّفين. لا نزال نشهد ضمن بيئاتنا المحلية العديد من الرجال الذين لا يتقبلون تعرض المرأة للتحرش، ويواجهون المتحرش بالاعتداء الجسدي المباشر أحياناً أو بالتشهير ورفضه أحياناً أخرى، لالتزامهم بالقيم الإيجابية للرجولة كالشهامة، والنخوة لدى الرجال والشبان، وبالمقابل يدرك بعض الرجال أن فعل التحرش لا تقتصر آثاره كعنف جنسي على النساء والفتيات، بل أيضاً يهدد الرجل نفسه، لأن المرأة المتحرش بها قد تكون ضمن دوائر عائلته وأصدقائه أو من ضمن الدوائر المقربة له، بما يهدد مكانته كمسؤول عن نساء عائلته. بالرغم من نُبل هذا السلوك وأهميته، لا يزال منطلقة مشابه للسلوك السلبي، فالتركيز هنا على الرجل ومكانته ومسؤوليته عن المرأة وعلاقتها به، في الوقت الذي يجب أن ينطلق من مبادئ إنسانية ترفض تعرّض أي إنسان، تجمعنا قرابة به أم لا، للعنف.

يبقى من المهم التأكيد على أن آثار العنف القائم على النوع الاجتماعي لا تنسحب على النساء وحدهن، بل هو خطر يهدد المجتمع بأكمله، وربما من الأهمية أيضاً أن ندرك نحن النساء وجود العديد من الرجال والذين يهتمون بعمق لقضايانا، ويسعون لكسر صمت المجتمع المتواطئ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ثغرات وتساؤلات تطرح ذاتها

عملية توفير بيئة آمنة للمجتمعات يتعلق بشكل أو بآخر بالاهتمام بالبنية التحتية للمخيمات، فمشاكل المرافق الصحية الأساسية المتعلقة بقرب حمامات النساء من حمامات الرجال أو عدم إنارتها أو عدم تزويدها بأقفال، يضاف إليها عدم ملاءمة موقع العيادات والمدارس والخدمات الأخرى قد يزيد بدوره من خطر التعرض للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الاجتماعي، وهو ما أغفلت عنه الخدمات المقدمة.

عدم تبادل التعاون والتنسيق بين الوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وبين المنظمات الحكومية من شأنه أن يضعف من تأثير الخدمات المقدمة للناجيات، لعدم وجود قوة تنفيذية فاعلة على الأرض.
لا تزال الخدمات المقدمة محدودة ولا ترقى لتغطية الحد الأدنى من أعداد الناجين/ات المتواجدين/ات في مناطق الصراع الساخن والمخيمات العشوائية.

ماذا قدمت الخدمات المتاحة لعدد لا يستهان به من النساء السوريات اللواتي تعرضن لانتهاكات عديدة من قبل النظام السوري وداعش من خلال الاعتقال والاغتصاب والتحرش، فأجساد النساء السوريات باتت وسيلة هذا النظام لإذلال معارضيه، وهو ما يعكس حقيقة اعتبار المجتمعات بأن جسد المرأة هو ملكية للرجال وهم وحدهم الأوصياء عليه ، حتى من نجين من الاعتقال لم ينجين من ظلم المجتمع وفق ما أشارت إليه مريم حايد في مقالها " ناجية من الاعتقال لكن لم تنجو من المجتمع ".

إن استغلال أجهزة المخابرات السورية لمفهوم الشرف في قضية اعتقال النساء، بشكل واعي ومقصود، دفع نسبة كبيرة من الأهالي، بشكل غير واعي وغير مقصود، للتعامل مع بناتهم ونسائهم على أساس فرضية أنهن مغتصبات لا ضحايا اغتصاب.

فالنظام بدأ بفرضية مدروسة وممنهجة، وكان المجتمع عموما والنساء خصوصا، ضحية هذه اللعبة، فالمجتمع ساعد في لعبة النظام دون وعي، وتعامل مع المرأة على أنها مذنبة ومشاركة لما تعرّضت له قسرا، فرفضها وحرمها من أبسط حقوقها في استئناف حياتها بشكل طبيعي هذا من ناحية. وقدم خدمة كبيرة للنظام بصمته وإجبار نسائه وبناته على

الصمت عمّا تعرضن له في المعتقلات، وبالتالي تكتم عن الكثير من الشهادات، التي كانت ستدين انتهاكات النظام السوري وممارساته بحق شعبه، كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، من ناحية أخرى.

إن إشراك المجتمع للمرأة في عملية الاغتصاب الذي تعرّضت له في المعتقل، لا يقل، وحشية ولا همجية، عمّا عاشته وعانته طول فترة اعتقالها في فروع الأجهزة الامنية. فالكثير من النساء، تعرّضن للطلاق من أزواجهن، وهن لا زلن معتقلات في السجن المدني للنساء في عدرا، فقط لافتراض كونهن قد تعرّضن للاغتصاب. نساء حرمن من أطفالهن، فقط لكونهن معتقلات. نساء زوّجن قسرا، بعد فترة قصيرة من خروجهن من المعتقل، نساء حرمن من دعم أسرهن، من بيوتهن، حرّمن من العودة إلى حياتهن بشكل طبيعي، فقط لكونهن اغتصبن أو حتى لمجرد افتراضه" وهنا اقترحت الحايد تركيز اهتمام مجال عمل المنظمات النسوية/ النسائية/ منظمات توثيق انتهاكات النظام، بشكل خاص على قضية الاغتصاب في المعتقلات، من أجل تسليط الضوء وتوعية المجتمع على فكرة أن النساء الناجيات، ما هن إلا ضحايا وحشية هذا النظام، ولسن مشاركات أو مسؤولات عن كل ما تعرّضن له قسرا، في المعتقلات.

وفيما يتعلق بالخدمات القانونية، ما الذي يمكن أن تقدمه تلك الخدمات للناجيات في ظل عدم وجود تشريع خاص للحماية من العنف الأسري في سوريا مثلاً، فالإجراءات والعقوبات في القوانين الحالية غير ملائمة، ولا تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والنفسية والمعيشية التي تجعل التعامل مع قضايا العنف الأسري أمراً مختلفاً، وعليه لا بد من المطالبة بوضع أحكاماً خاصة بتوصيف الجرم وطريقة التبليغ عنه وملاحقته جزائياً مما يتطلب إجراءات قضائية خاصة وعقوبات مختلفة، ولا بد من اعتبار جريمة العنف الأسري جريمة ضد الفرد والمجتمع، ومعاقبة الجاني عليها.

الإطار القانوني المحلي والدولي

دعونا نفكر ونحلل فعل التحرش ضمن سياق تكاتف العقلية الذكورية الاجتماعية والقانونية، إذ يتقاطع فعل التحرش مع قصور القوانين السورية، فبالنسبة لقانون العقوبات السوري، فإنه لا يوجد مسمى لفعل التحرش، وإنما يعتبره القانون "أفعال منافية للحشمة وخدش الحياء العام" ضمن نص المادة 506، وهنا تظهر أولى بذور التمييز، طالما لا يسمي القانون الأمور بمسمياتها الصحيحة، ويجعل الأمر فضفاضاً. فما معنى توصيف التحرش على أنه فعل منافي للحشمة! بدلاً من تسميته على أنه تحرش، وانتهاك، وجرم، وفعل غير مقبول. كما يتقاطع فعل التحرش مع الثقافة المجتمعية عندما يتم السكوت عنه أحياناً، ووضع المجتمع اللوم على النساء وتبرير فعل المتحرش.

لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي بكافة أشكاله نحن اليوم بتنا بحاجة للعودة إلى القوانين الدولية، التي لم تطبق بشكل صحيح في سوريا، منها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء "سيداو" ومعالجة التحفظات التي أبدتها الحكومة السورية عليها، واتخاذ التدابير لإيجاد بنية تشريعية تحمي الضحايا من العنف القائم على النوع الاجتماعي. تحفظات حتى الآن لم يفهم سببها إلا أن الحكومة السورية ليس لديها النية في الاصطدام مع الكهنوت الاجتماعي والديني في سوريا، بما يعزز من التمييز الجندري ضمن منظومة متكاملة من القهر السياسي والاجتماعي والديني، مفضلةً إبداء التحفظات، التي تعتبر تمييزاً بحد ذاته، فترسيخ الهيمنة الذكورية يساعد على ترسيخ الهيمنة الأبوية السياسية القمعية، أو ربما لتعزيز من سلسلة القمع الاجتماعي في ظل حكم سلطوي، بما يكرس الأدوار النمطية والقيمية لكلا الجنسين، ويصنف النساء على أنهن ضعيفات والرجال فحول.

بالمقابل فإن أثر التحفظات والقوانين السورية لا تنعكس ضمن المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري، ففي تلك المناطق نشهد حالة من الفوضى القانونية إن صحت التسمية، في ظل انتشار المحاكم الشرعية التي تطبق قوانين خاصة بها، وفي أغلب الأحيان يكون الأمر متروكاً لتقدير القاضي الشرعي أو الهيئة الشرعية المسيطر عليها من قبل الفصائل العسكرية، بما يعزز من هيمنة السيطرة الذكورية وتبرير العنف ضمن منظومة عسكرية دينية واجتماعية. أما في مناطق

سيطرة الإدارة الذاتية فعلى الرغم من البدء بتنفيذ قانون المرأة، وإحداث قوات حماية المرأة، ولكن ذلك لم يكن كفيلاً دون وجود انتهاكات قائمة على النوع الاجتماعي منها تجنيد الطفلات، وسوقهن للمعارك العسكرية في حرب قوات سوريا الديمقراطي "قسد".

سبل الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر تمكين النساء والفتيات

لتعزيز حماية النساء والأطفال من مخاطر العنف الجنسي والعنف الجندري يتوجب العمل على تصميم وتنفيذ البرامج والمداخلات الهادفة إلى تعزيز المساواة الجندرية في جميع المجالات بحيث يتاح للنساء والرجال والفتيات والفتيان إمكانية متساوية في الوصول إلى الفرص والخدمات والتمتع بحقوقهم/ن ، بالمساواة الحقيقية بين الجنسين تستتبع تفسير الحقوق وإنفاذها على نحو يضمن ممارسة المرأة لحقوقها وتمتعها بها على نحو متساوٍ، ثمة ارتباط بين العنف ضد المرأة وحقوقها الاقتصادية والثقافية والقانونية، الفقر والبطالة غالباً ما يرغمان كثيراً من النساء ومنهن فتيات صغيرات على البغاء أو أنه يمكن أن تحدث إساءة بالغة تمس المساواة في العمل عندما تتعرض المرأة للعنف كونها امرأة مثل المضايقة الجنسية في مكان العمل ، حان الوقت لسد الفجوات بين الجنسين في الفرص الاقتصادية المتاحة ، فالنساء يتقاضين أجوراً أقل، ويتركز عملهن في الأنشطة ضعيفة ومتوسطة الأجر ، وتقل فرص وصولهن إلى المصادر الاقتصادية بالإضافة لتحملهن أعباء شؤون المنزل والرعاية الأسرية.

والمساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون ومنح الحق للمرأة بحيازة الممتلكات وإدارتها والتمتع بها وحرية التصرف بها هو المحور الذي يدور حوله حق المرأة في التمتع المالي، وفي كثير من البلدان سيكون لهذا الحق أهمية حاسمة فيما يتعلق بقدرة المرأة على كسب عيشها وتوفير سكن ملائم وتغذية كافية لنفسها ولأسرتها، أما تبعية المرأة الاقتصادية للرجل غالباً ما يمنعها من اتخاذ القرارات الهامة ومن المشاركة على نحو فعال في الحياة العامة، لا بل وتعرضها للعنف الأسري.

الوقاية من العنف الجنسي والعنف الجندري يتركز ضمن شقين، الأول يرتبط بالتربية والتنشئة التي تقع على عاتق الأسرة بالدرجة الأولى في تعليم الطفل المبادئ والقيم التي يحترم فيها المرأة ويقدرها، وإبعاده عن العنف والضرب ومنع ممارسته عليهم كي لا يؤثر عليهم في المستقبل.

وفيما يتعلق بالشق الثاني فيتمثل باتخاذ إجراءات حازمة بعد حدوث المشكلة وتفاقمها، ومن تلك الإجراءات التشدد في تطبيق القوانين المتعلقة بجزاء الممارسين للعنف الجنسي والعنف الجندري، وحفظ المرأة من أن يمارس عليها عنف الأقارب والمجتمع، والسعي لتوعية المجتمع إعلامياً حول قيمة المرأة في المجتمع وأهميتها، وأنه من غير المسموح أن يمارس عليها أفعال جائرة من العنف بصفتها إنساناً لها ما للرجل من حقوق وعليها ما عليه من واجبات. وأخيرا لابد من نشر الوعي بين النساء أنفسهن لفهم حقوقهن والسعي لنشر ثقافة التعليم لتكون مثقفة وصاحبة استقلال مادي وفكري، وفرض القوانين الحاثة على تعليم المرأة وعقاب كل من يحرمها منه.

كيف يمكن أن نعالج المشاكل المتعلقة بالعنف ضد الأطفال بجميع أشكاله ومستوياته؟

يمكن منع سوء معاملة الأطفال من قبل الوالدين ومقدمي الرعاية عن طريق:
تقليل حالات الحمل غير المقصود، وذلك يساعد على تقليل عدد الاطفال غير المرغوب بهم من قبل الأهالي، حتى لا يكون قدوم الطفل عبء لا يمكن تحمله ويصبح هذا العبء مصدر تعنيف الطفل، تحسين الوصول إلى خدمات عالية الجودة قبل الولادة وبعدها، توفير خدمات الزيارة المنزلية من قبل الممرضات المحترفات والأخصائيين الاجتماعيين

للأسر التي يتعرض فيها الأطفال لخطر كبير من سوء المعاملة، توفير التدريب للآباء والأمهات على تنمية الطفل، والانضباط اللاعنفي ومهارات حل المشكلات.
ويمكن منع العنف الذي ينطوي على الأطفال في بيئات المجتمع من خلال:
برامج إثراء ما قبل المدرسة لإعطاء الأطفال الصغار بداية تعليمية وتثقيفية
التدريب على المهارات الحياتية والمساعدة للوصول للعلاج النفسي خاصة ما بعد الحرب، ومساعدة المراهقين/ات المعرضين/ات للخطر الشديد على إكمال الدراسة، وتقييد الوصول إلى الأسلحة النارية.

الجهود الحكومية في مجال مواجهة العنف ضد الأطفال

تتمثل ملامح الجهود الحكومية في وضع الضوابط الكفيلة بتوفير الحماية الجنائية للأطفال من سوء الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرًا أو يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو يكون ضارًا بصحته أو بنموه البدني أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي، وفرض عقوبات أو جزاء مناسب على سائر أشكال الاستغلال القسري للأطفال، ومتابعة تنفيذ كافة التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية أو الإهمال أو إساءة المُعاملة أو الاستغلال، والتعاون والتنسيق مع كافة الأجهزة المعنية بشؤون الطفل، فيما يتعلق بأية بلاغات أو شكاوى تتصل بالأطفال أو أية حالات لإساءة استغلالهم أو تشغيلهم بالمُخالفة للقوانين ذات الصلة واتخاذ الإجراءات القانونية حيال مرتكبيها.

من الممكن أن تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بدور هام لكشف حالات العنف ضد الأطفال وأن تصبح أحد المحاور الرئيسة في تأهيل الأطفال ضحايا العنف، وعلى الرغم من ذلك تظل هذه الجهود قليلة إذ تفتقر الجمعيات الأهلية لآليات حديثة لجمع البيانات والتوثيق والحصر، ويتركز نشاط منظمات المجتمع المدني في التدريب والتوعية وعمل البحوث والدراسات، آما يشمل نشاط الجمعيات الأهلية التوعية وتوفير الدعم لضحايا العنف الأسري، وعقد المؤتمرات حول موضوع العنف ضد الأطفال وسبل حمايتهم.

ويبدو جليًا أن الدور الذي تلعبه الجمعيات غير الحكومية في مجال التصدي للعنف ضد الطفل ما زال دورًا ضئيلاً بالرغم من تبني قاعدة عريضة من الجمعيات لقضايا تنموية ترتبط بتنمية الطفل والأسرة، مثل التوعية السكانية والصحة الإنجابية والتعليم ومُكافحة الفقر، وتفتقد معظم الجمعيات الأهلية الغطاء الشرعي اللازم لتفعيل دورها في هذا المجال.

الوسائل المرئية تلعب دورا هاما بتعزيز العنف عند الطفل أو تقليله، حيث أن الرسوم المتحركة والدعاية هما أكثر الوسائل التي يتأثر بها الطفل، نظرًا لما تستخدمه من صور متنوعة، بالإضافة إلى الموسيقى المصاحبة التي تشد الأطفال بدءًا من سن السنتين أو الثلاث. من هنا يأتي التأكيد على الاهتمام بنوعية ما تقدمه هذه الدعايات والرسوم للأطفال من مواد قد يقضي وقتاً طويلا وهو يشاهدها باختلاف المنصة إن كانت تلفزيون أم عن طريق الانترنت.

والأمر هنا كذلك نسبي؛ ويجب توعية القيِّمين على وسائل الإعلام لتوجيه هذا المحتوى لمصلحة الطفل. فمثلاً، لا يحصل الطفل على المصاصة إلا بعد غسل يديه. هذه الصورة توجِّه الأطفال للعناية بأنفسهم وبالحفاظ على نظافتهم. وهناك العديد من الأفكار الواجب طرحها على الأطفال في السنين المبكرة ومناقشتها معهم حول ما يشاهدونه والتأكد منه وتصحيح المعلومات الواردة من خلال وسائل الاعلام.

وتبقى ظاهرة العنف الجسدي والنفسي واللفظي ضد الفتيان والفتيات ظاهرة لا يتم التحدث بها بصوت عال، حيث أنها تعتبر شأنا خاصا في مجتمعنا، ولا يمكن الحديث عنها علنا، والأمر الذي يجب القيام به هو نقل تلك الحالات من الشأن الخاص للشأن العام، حتى تتم معالجتها وتوقع اخطارها وكيفية التعامل معها ومحاولة تصليح الضرر الناتج عن

العنف بأساليب سلمية وتوعوية. وطبعاً لا يمكن اعتبار ان مهمة انهاء العنف هو مهمة سهلة وقصيرة الامد، بل على العكس تماما، ذلك أن اساليب العنف تتطور وتختلف باختلاف الزمن والمكان، ولكن الامر يستحق بذل الجهد في سبيله، حيث أن خلق بيئة صحية للأطفال ومراعاة الفروق الجندرية هو اساس عمل كل فرد وقاعدة يرتكز عليها الانسان ليبني مفهوم احترام الاخر وتقبل الاختلاف في المجتمع.

جهود النساء لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي

يعود تاريخ المناقشات واسعة الانتشار للعنف القائم على النوع الاجتماعي اليوم إلى النشاط النسائي، منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والهند، والعديد من البلدان الأخرى، إذ نمت حركة تحرير المرأة بسرعة، وأصبح العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك العنف الجنسي، مفهوماً مركزياً في مواجهة النظام البطريركي، والأسرة، والإيديولوجية الأبوية المهيمنة بشكل عام[7] كما حققت جهود النساء مكاسب مهمةً في كيفية استجابة الدول والمنظمات الحكومية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، متحديةً أوجه عدم المساواة التي تزيد من قابلية التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي، ما دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان عام 1975 بوصفها السنة الدولية للمرأة، ونظمت المؤتمر العالمي الأول المعني بها، الذي عقد في المكسيك[8] كما تبنت الجمعية العامة قراراً بشأن العنف الأسري، وهو الأول في سلسلة من المكاسب لجهود النساء بهدف وضع العنف ضد المرأة في مقدمة أجندة حقوق الإنسان الدولية، وتوجيه الانتباه إلى العنف الهيكلي وعدم المساواة[9]

وانطلقت النساء في جهدهن ليس فقط بالتركيز على العنف القائم على النوع الاجتماعي كفعل لوحده، بل أدركن أهمية تحليل البنى والهياكل الاجتماعية والسياسية القانونية، ورصد عوامل القوة غير المتكافئة بين الجنسين كقاعدة ووسيلة مباشرة للإكراه يستخدمها الرجال للسيطرة على النساء وقمعهن، ومن الملاحظ فإن هذا المنحى من التفكير هو نتيجة حتمية للتحولات الاقتصادية السياسية والتحول نحو المجتمع الرأسمالي، حيث بات الرجل يمتلك عوامل القوة ضمن المؤسسات الاقتصادية والسياسية والمجمع العسكري، والصناعي والتكنولوجيا، بما يعزز من سيطرته على النساء، ويضمن الاستمرار في علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة.

وبالمقابل فإن بعض الباحثات النسويات تنبهن للعوامل البدنية في تعزيز الهيمنة الأبوية، وكتفسير لوضع المرأة الأدنى بما له من آثارٍ وأبعادٍ نفسية وجسدية معينة توحي غالباً ما يشوبه الحتمية البيولوجية إلى أن القوة البدنية هي أيضاً عنصرٌ هيكليٌ في العلاقات غير المتكافئة بين الرجل والمرأة.

ومن هنا بدأت الدراسات الجندرية والنسوية تشير إلى أنه لا يجب أن يُفهم الاغتصاب على أنه عمل جنسي، ولكنه عملٌ يبسط الهيمنة على النساء، ويثير خوفهن وقلقهن منه، بما قد يؤدي إلى زيادة الضعف البدني والنفسي لديهن، وهو ليس مجرد عملٍ فرديٍ يرتكبه رجل واحد ضد امرأة واحدة؛ إنها آليةٌ قوية لسيطرة الذكور على الإناث، وأداةٌ لتوجيه جميع النساء إلى الخوف من عنف الذكور، وتعبيرٌ على أنها حقوق وملكية لهم.

من جهة أخرى ونتيجة الحروب التي اندلعت خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي في يوغسلافيا ورواندا وأفغانستان، وغيرها من الدول، انطلقت الجهود النسائية للتعامل مع أثر الحرب على زيادة معدلات العنف الجنسي ضد

---

7 Historical and Theoretical Discourse Surrounding Gender Based Violence Research, dr. Jolanta Reingardienė, http://www.lsc.vu.lt/assets/leidiniai/index60c0.html?show_content_id=392

8 موقع الأمم المتحدة باللغة العربية، المساواة بين الجنسين، تاريخ الزيارة 24.2.2019
http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/gender-equality/index.html

9 Feminist Strategies to End Violence Against Women, Rebecca Jane Hall, The Oxford Handbook of Transnational Feminist Movements

النساء، أدت هذه الجهود إلى الاعتراف بالاغتصاب باعتباره جريمة حرب. من قبل المحكمة الجنائية الدولية التي عقدت في يوغسلافيا، ورواندا، علاوةً على ذلك تم تضمين الاغتصاب كجزءٍ من الإبادة الجماعية. هذا النشاط المتضمن في العمل الأكاديمي والسياسي النسوي يمثل بدايةً لتركيزٍ غير مسبوق على أمن وحقوق المرأة في الحرب، ما أدى لصدور قرار الأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن.

لم تقتصر الجهود النسوية على التركيز على العنف الجنسي الموجه والممارس ضد النساء، بل سعين لتسليط الضوء على الإيذاء الجنسي للرجال في الحروب وإدراجها ضمن أسباب سياسية واجتماعية، وقد ساعدت التحليلات النظرية للرجولة على التوصل إلى أن الذكورة المهيمنة ضمن النظام الأبوي لا يمكن فصلها عن السلطة بأشكالها العديدة: كالقوة الجسدية، بما في ذلك القدرة على الهجوم والحماية، والقوة الجنسية، والقوة الاقتصادية، والقوة السياسية، والقوة الفكرية، والقوة المعنوية.، حيث تصبح بعض جوانب القوة هذه أكثر بروزاً في تشكيل فكرة الهيمنة والاستجابة لصور وأنماط ذكورية، والحفاظ عليها من قبيل أنهم حماة ومنتصرون ومتفوقون، ما يعد أحد ديناميات القوة التي تسعى الدول لترسيخها، والاعتراف بتنوع تجارب الرجال في الحرب. [10]

أما ضمن سياق مجتمعاتنا المحلية وظروف القمع السياسي العسكري الذي نعيشه في سوريا، فقد عمدت الأطراف المتصارعة إلى استغلال الاعتداءات الجنسية من قبيل اغتصاب النساء من أجل الإسكات السياسي والوصم الاجتماعي للطرف الآخر، على اعتبار أن أجسام النساء والفتيات من وجهة نظر نمطية تمثل ملكاً لرجال العائلة، وهنا نعود للتقاطعية مرة أخرى، فمن خلال التقاطع نستطيع تمييز أن طبيعة العنف الجنسي قد تضاعفت بالضرورة بسبب التمييز السياسي بين الجنسين، بما يعكس أن التفاوتات الهيكلية "الجنسانية والسياسية" في سياق العنف زادت من تعرض بعض الفئات مثل النساء، لهذا النوع من الإيذاء.

ولمواجهة العنف القائم النوع الاجتماعي، فقد ناشدت النساء السوريات عبر المجتمع المدني ومنظماته ومنصات الإعلام بضرورة وجود قوانين تحمي النساء والفتيات، في ظل وتيرة الحرب، بالإضافة للجهود النسائية المستمرة التي أدت لتعديل بعض بنود قوانين الأحوال الشخصية السورية مطلع عام 2019، كقضايا الزواج، والطلاق، والحضانة، والولاية على الأولاد، وتحديد النسب، مع الاستمرار بالمناداة لجعل قانون الأحوال الشخصية أكثر إنصافاً، والاستمرار بالمناداة لرفع التحفظات عن اتفاقية "سيداو" وتعديل القوانين التمييزية ضمن القانون السوري، كتلك التي تجيز التحرش، وقانون الزنا، وقانون ما يسمى "جرائم قتل النساء" ضمن قانون العقوبات السوري، وكذلك قانون الجنسية الذي مازال يحرم المرأة السورية من الحصول على حقها في منح أطفالها لجنسيتها.

خاتمة

آثار العنف النفسية والاجتماعية والاقتصادية عديدة ومهولة، لذا فهو مسألة مجتمعية الجميع معني بمعالجتها. في الحقيقة، وقف العنف يبدأ بكل فرد منّا وذلك بنبذه كوسيلة لتفريغ غضبنا، تغذية كبرياءنا، أو تحقيق أهدافنا. وقف العنف عملية بسيطة تستدعي عدم ممارسته، وذلك ليس عطية و لا عفة إنّما واجب إنساني ومسؤولية أخلاقية تجاه أنفسنا والآخرين. وبالرغم من أهميته إلا أنه ليس كافياً وحده. نحتاج أيضاً أن نتخلى عن النأي بأنفسنا عن مواجهته عند المرور به، بل العمل على الوقوف معاً والتدخل لوقف العنف بكافية أشكاله المنزلية والمجتمعية. فالمجتمعات المتقدمة تُقاس بعلاقات أفرادها ببعض، ولا عيب في علاقات مبنية على المحبة والاحترام، تكون جزء أساسي من أسلوب تربيتنا للذكور والإناث. ونظراً للعنف الممنهج والتاريخي على الإناث، فاختبار صدق المساعي في إنهاء العنف في

10 Feminists against Sexual Violence in War: The Question of Perpetrators and Victims Revisited, Maja Korac, : 30 September 2018
file:///C:/Users/NOONTEK/Downloads/1.pdf

المجتمع يترافق أيضاً بتشجيع الفتيات والنساء على اتخاذ قراراتهن بأنفسهن، واحترام خياراتهن ومواقفهن المستقلة وحريتهن بالتعبير دون قيد أو شرط محكوم بالجنس.